ISSN: 2706-6495

العملات المشفرة وخطورة تداولها على الأمن القومي

Trade crypto currencies and its threat to national security

الباحثون:

د/ فهد بن عبد الرحمن المثيب الشمري

الأستاذ المشارك في قسم الثقافة الإسلامية، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

د/ خالـد محمد حمـدي*

الأستاذ المساعد في قسم الثقافة الإسلامية، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

د/ أحمـد سعد علي البـرعي

الأستاذ المساعد في قسم الفقه وأصوله، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

*البريد الإلكتروني khalidsemeda@yahoo.cim

ملخص البحث:

تظهر أهمية موضوع: (العملات المشفرة وخطورة تداولها على الأمن القومي) من خلال التعرف على هذه العملات وطرق تداولها وإدارتها، والتركيز على مدى خطورتها على أمن المجتمع واستقراره، لا سيما وأن الجرائم التي تهدد الأمن القومي ارتبطت في الوقت الحاضر بالمستجدات والتطورات الحديثة التي تتخذ التقنيات العالية والتكنولوجيا وسيلة سريعة تسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية.

وتمثل أهداف البحث بالتالي: التعرف على مفهوم العملات المشفرة، والفرق بينها وبين العملات التقليدية، إبراز كيفية الحصول على هذه العملات المشفرة وخصائصها، ومخاطرها، إظهار الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجماعات المتطرفة من خلال هذه العملات المشفرة، كشف اللثام عن استعمال البرامج والتقنيات الحديثة في ممارسة الجرائم الإرهابية.

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي: الذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الاستنباطي: الذي يقوم بتحليل المحتوى والتوصل من خلاله إلى النتائج المتصلة بموضوع البحث من قريب أو بعيد.

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن، ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، شبكة الإنترنت المظلمة تخفي هوية مستخدميها بدرجة كبيرة، وبالتالي يصعب على الجهات الأمنية معرفة هوية الداخل لها وتعقبه، تعتبر جريمة غسيل الأموال في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد إلا وهو العملات الافتراضية المشفرة، تمويل الإرهاب هو أي دعم مالي في مختلف صوره يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية، اتجهت التنظيمات الإرهابية إلى تداول العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم.

الكلمات المفتاحية: تداول العملات، الأمن القومي، غسيل الأموال، الأنشطة الإجرامية، تمويل الإرهاب.

ISSN: 2706-6495

Trade Crypto Currencies and its Threat to National Security

Researchers:

Dr. Fahd bin Abdul Rahman Al-Muthaib Al-Shammari

Assistant Professor, Department of Islamic Culture, University of Hail, Kingdom Saudi Arabia

Dr. Khaled Muhammad Hamdi Sumaida Muhammad*

Assistant Professor, Department of Islamic Culture, University of Hail, Kingdom Saudi Arabia

Dr. Ahmed Saad Ali Al-Barai

Assistant Professor in the Department of Jurisprudence and its Foundations, University of Hail, Kingdom Saudi Arabia

*Email: khalidsemeda@yahoo.cim

Abstract:

The importance of the topic: (Cryptocurrencies and the danger of their circulation to national security) appears through the identification of these currencies and the methods of their circulation and management, and focus on the extent of their danger to the security and stability of society, especially since crimes that threaten national security are linked at the present time to the recent developments and developments that take technologies High-tech and rapid means facilitate the practice of criminal activities.

research aims:

Learn about the concept of cryptocurrencies, and the difference between them and traditional currencies.

Highlighting how to obtain these cryptocurrencies, their characteristics, and risks.

Show the criminal activities of extremist groups through these cryptocurrencies.

Unveil the use of modern programs and technologies in the practice of terrorist crimes.

Research Methodology:

In this research, we relied on the descriptive approach: which aims to describe certain phenomena or events, and we also relied on the deductive analytical approach: which analyzes the content and arrives through it to the results related to the subject of the research from near or far.

research results:

ISSN: 2706-6495

Crypto currencies have increased and are increasing until they have exceeded a thousand virtual currencies so far, and they cannot be counted because there is no law controlling their issuance.

The dark web hides the identity of its users to a large extent, and therefore it is difficult for the security authorities to know and track the identity of those inside it.

The crime of money laundering at present is considered more dangerous in the presence of a new cleaner, which is the crypto-virtual currencies.

Terrorist financing is any financial support in its various forms provided to individuals or organizations that support terrorism or plan terrorist operations.

Terrorist organizations turned to crypto currency trading; because it is characterized by the ability to deal with any individuals or entities in different parts of the world.

Keywords: Currency Trading, National Security, Money Laundering, Criminal Activities, Financing Terrorism.

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنه مع تطور وسائل التقنية الحديثة في الوقت الحاضر ظهرت أدوات وبرامج على شبكة الإنترنت يستخدمها البعض في زعزعة الأمن القومي وتهديده.

وقد ظهرت في السنوات القليلة الماضية مجموعةٌ من العملات المشفرة الافتراضية التي أنتجها الناس بأنفسهم، وشاع تداولها بينهم في صورةِ بياناتٍ إلكترونيةٍ مشفرةٍ تُنتج وتُدار عبر أجهزة الحواسيب الإلكترونية، والهواتف الذكية، من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت عن طريق برامج إلكترونية معينة، وقد ارتضى البعض من الناس حول العالم هذه العملات وسيطًا للتبادل بينهم، وجعلوها أثمانًا باعوا بها واشتروا كما يتبايعون بالنقود ويشترون، وصمَّموا لها العديد من البرامج والتطبيقات والمواقع الإلكترونية المبثوثة على شبكة الإنترنت، وهرع إلى تداولها والتعامل بها كثيرٌ من الأفراد داخل في بلاد العالم، وقامت التنظيمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية باستعمال هذه العملات فيما يهدد الأمن القومي للدول، ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الذي جاء بعنوان: (تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن القومي)، وأردنا من خلال هذا البحث التعرف على هذه العملات وطرق تداولها وإدارتها، والتركيز على مدى خطورتها على أمن المجتمع واستقراره، بعيداً عن المسائل الفقهية المتعلقة بحكم تداولها والتعامل بها، وحكم تعدينها والتنقيب عنها في العالم الافتراضي- عالم الإنترنت-، وركزنا على التعريف بها، وتداولها في الأنشطة التي تهدد الأمن القومي، لا سيما وأن الجرائم التي تهدد الأمن القومي ارتبطت في الوقت الحاضر بالمستجدات والتطورات الحديثة التي تتخذ التقنيات العالية والتكنولوجيا وسيلة سريعة تسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية.

ونظراً لحداثة الموضوع، وارتباطه بشبكة الإنترنت، والأجهزة الذكية الحديثة، وعدم انتشاره بين كثير من الباحثين، أردنا أن نلقي الضوء على ماهية هذه العملات المشفرة، ونشأتها، واستعمالاتها في ممارسة الأنشطة الإجرامية التي تهدد أمن المجتمع،

وخدمة التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

أولاً: التعرف على مفهوم العملات المشفرة، والفرق بينها وبين العملات التقليدية.

ثانياً: إبراز كيفية الحصول على هذه العملات المشفرة وخصائصها، ومخاطرها.

ثالثاً: إظهار الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجماعات المتطرفة من خلال هذه العملات المشفرة.

رابعاً: كشف اللثام عن استعمال البرامج والتقنيات الحديثة في ممارسة الجرائم الإرهابية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة لموضوع: (العملات المشفرة وخطورة تداولها على الأمن القومي) لم نقف على دراسة بهذا العنوان، لكن وقفنا على بعض الدراسات الفقهية التي تتعلق بحكم تداول هذه العملات، وفي حدود علم الباحثين أن هذا الموضوع لم يسبق أن تناوله الباحثون بالشكل الذي جاء به في هذا البحث.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي: (الذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، بجمع الحقائق والمعلومات عنها، ثم وصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، وكثيراً ما يتعدى البحث الوصفي حد الوصف أو التشخيص، وإنما يهتم بدراسة الوقائع والأحداث، ويحللها، ويفسرها، ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين تلك الوقائع) (1).

ولتطبيق هذا المنهج قمت بعرض تاريخ العملات التقليدية، ومراحل تطورها، ثم بيان نشأة العملات المشفرة، وبداية ظهورها.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الاستنباطي: (الذي يقوم بتحليل المحتوى والتوصل من خلاله إلى النتائج المتصلة بموضوع البحث من قريب أو بعيد) (2).

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطة البحث.

التمهيد: التعريف بمفردات عنوان البحث، وفيه النقاط التالية:

أولاً: تعريف العُملات (النقود).

ثانياً: مفهوم العملات المشفرة.

ثالثاً: تعريف (التَّدَاوُل).

رابعاً: مفهوم الأمن القومي.

المبحث الأول: نشأة العملات وأنواعها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة العملات (النقود) ومراحلها التاريخية.

المطلب الثاني: أنواع العملات (النقود).

(1) د/ عبود عبد الله العسكري، "منهجية البحث في العلوم الإنسانية والتطبيقية". (ط دمشق: دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع)، 14.

(2) د/ ذوقان عبيدات وآخرون، "البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه". (ط عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، 6.

ISSN: 2706-6495

المبحث الثاني: نشأة العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة.

المطلب الثاني: أنواع العملات المشفرة.

المطلب الثالث: خصائص العملات المشفرة.

المبحث الثالث: تداول العملات المشفرة على صفحات الإنترنت المظلم. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الانترنت المظلم وخصائصه.

المطلب الثاني: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.

المبحث الرابع: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.

المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.

المطلب الثالث: إحصائيات حول غسيل الأموال بالعملات المشفرة.

المبحث الخامس: استعمال العملات المشفرة في تمويل الإرهاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب ومصادره.

المطلب الثاني: توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.

المطلب الثالث: تنظيم داعش وتداول العملات المشفرة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

والله تعالى نسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير، وصلّ اللهم على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحْبه وسلم.

تمهيد:

(التعريف بمفردات عنوان البحث)

أولاً: تعريف العُملات (النقود).

العُمْلة في اللغة: جمعها عُمُلات وعُمْلات وهي نقد يتعامل به الناس، والعُمْلَةُ: النقد، والعملة أجرة العمل، ويقال: هما وجهان لعملة واحدة: متلازمان يكمل أحدهما الآخر. (1)

وفي الاصطلاح: العملة هي وحدة التبادل التجاري، وهي تختلف وتتنوع من دولة إلى أخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، ويأتي معنى كلمة العملة من كلمة التعامل، ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به).(2)

والعملة عند علماء الاقتصاد المعاصرين: (أيُ شيءٍ يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة).(3)

والنقود جمع نقد وتطلق على عدة معانٍ منها:

خلاف النسيئة: فنقده الثمن إعطاؤه نقداً معجلاً. (4)

والنقد والتناقد: هو تمييز الدراهم، وإخراج الزائف والرديء منها.(5)

وتأتي بمعنى العملة من الذهب والفضة وغيرهما مما يُتعامل به.(6)

يُفْهَم من هذا أن العملة تعني النقد وبالعكس، والعملات والنقود أمر اصطلاحي عرفي، أيا كانت مادتها أو طبيعتها، ولا تراد لذاتها بل لوظائفها، وهي أن تكون معياراً للقيمة، ووسيلة للتبادل، ووسيلة للمدفوعات، وتلقى قبولا عاماً بين الناس.

ثانياً: مفهوم العملات المشفرة.

تُعرَّف العملات المشفرة بأنها: (وحدات افتراضية تشفيريه لا مركزية مُنتَجَة بواسطة برامج على الإنترنت، يتم تداولها بين أعضاء مجتمع افتراضي باعتبارها عملة، ولا تملك كل صفات العملة الحقيقية).(7)

وتُعرَّف أيضا بأنها: نقود افتراضية بحتة، ليس لها وجود فيزيائيٌّ محسوسٌ في العالم الخارجي، بل هي مجردُ سلسلةٍ من الأرقام والبيانات المشفرة التي تعبِّر عن قيمٍ نقديةٍ معيَّنة، تصدرها البنوك والمؤسسات المالية لعملائها في صورة نبضات كهرومغناطيسية تُخزَّن إلكترونيا على بطاقة ذكية، أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للعميل، في مكان يسمى (المحفظة الإلكترونية)؛ ليستخدمها العملاءُ في تسوية معاملاتهم في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، أو في الدفع في المتاجر التقليدية بواسطة وحدات نقاط البيع المخصصة لذلك في المتاجر التي تتعامل بمثل هذا النوع من النقود. (8)

---

(1) عبد الحميد، "معجم اللغة العربية المعاصرة"، 2 :155.
(2) ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام، "العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية". (ط الرياض: دار الميمان، 1439هـ-2018م)، 31.
(3) محمد عثمان شبير، "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي". (ط 4، الأردن: دار النفائس، 2001م)، 174.
(4) جمال الدين ابن منظور، "لسان العرب". (ط 3، بيروت: دار صادر، 1414هـ)، 3: 475.
(5) ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة". 5 : 467.
(6) جار الله الزمخشري، "أساس البلاغة". (ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية)، 2: 297.
(7) إبراهيم بن أحمد محمد، "النقد الافتراضي". مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص3،
(8) د. أحمد سعد علي البرعي، "العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّـــرة: ماهيتُها- خصائصُها- تكييفاتُها الفقهية". مجلة دار الإفتاء المصرية، 39، (2019م): 24، ومحمد إبراهيم الشافعي، "الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة 2، (2005م): 47: 286.

وعلى هذا فالعملة المشفرة تمثل قيمة نقدية رقمية مشفرة غير محسوسة، وليس لها وجود مادي، وليست صادرة عن بنك مركزي ولا عن سلطة عامة، فلا تخضع لسلطة حكومية، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة للتبادل لدى بعض الأشخاص، ويتم تداولها وتخزينها إلكترونيا من خلال أجهزة كمبيوتر عملاقة، ويتم من خلال هذه الأجهزة إنتاج هذه العملات بواسطة مسائل رياضية معقدة؛ لذا يصعب الرقابة عليها، كما أنها مجهولة المنشأ ولا تمتلك رقما متسلسلاً، ولا أي وسيلة أخرى تتيح تتبعها.

ثالثاً: تعريف (التَّدَاوُل).

جاء في معجم مقاييس اللغة: (دول) الدال والواو واللام يدلُّ على تحوُّل شيءٍ من مكان إلى مكان).(1)

وفي المعجم الوسيط: (دَال) الدَّهْر دولا ودولة انْتقل من حَال إِلَى حَال...(أدال) الشَّيْء جعله متداولا، وتداولوا الشَّيءَ: تبادلوه، أخذه هؤلاء مرّة وأولئك مرّة، وَيُقَال داول الله الْأَيَّام بَين النَّاس أدارها وصرفها، (اندال) الْقَوْم تحولوا من مَكَان إِلَى مَكَان ...وتداول النَّقد: انتقاله من يد إلى يد في البيع والشِّراء).(2)

رابعاً: مفهوم الأمن القومي.

الأمن في اللغة: من أَمِن الرَّجلُ: اطمأنَّ ولم يخف، أَمِن البلدُ: اطمأنّ به أهلُه، أَمِن من الشَّرِّ: سَلِم، أَمِن فلانًا: وثق به، أَمِنه على ماله ونحوه: جعله أميناً عليه، فالأمن ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، يقال آمنته، فهو ضد أخفته (3)

فالأمن ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي، والأمن هو الشعور بالطمأنينة والسلامة من الشرور والأذى.

ويُعَرَّف الأمن اصطلاحا: بأنه الشعور بالطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان، فرداً أو جماعة، والشعور بالاستقرار والقدرة على تأمين وإشباع الحاجات الأساسية، أي أن يكون المجتمع المسلم، كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا(4)

كما يعرف بأنه: مجموعة من الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة (5)

أما مفهوم الأمن القومي فهو: (مجموعة من الخطط والوسائل والاستعدادات والترتيبات التي تتخذها دولة ما للمحافظة على أول مطلب لوجودها... وهو الأمن بمعانيه الداخلية والخارجية، وانسجام مجتمعي داخلي، واقتصاد متوازن قادر على مواجهة الأزمات، ومجموعة سياسات وعلاقات إقليمية، وقوة عسكرية كافية للردع والدفاع والهجوم حسب متطلبات أو طموحات كل بلد) (6)

وعُرِّف بأنه: (تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع) (7)

---

(1) أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة". (ط اتحاد الكتاب العربي)، 2: 258.
(2) إبراهيم مصطفى وآخرون، " المعجم الوسيط". تحقيق مجمع اللغة العربية، (ط دار الدعوة)، 1: 304، وأحمد مختار عبد الحميد، " معجم اللغة العربية المعاصرة". (ط 1، عالم الكتب، 1429هـ) 1: 787.
(3) ابن منظور، "لسان العرب". 1: 164، وعبد الحميد، "معجم اللغة العربية المعاصرة". 1 : 122.
(1) د/ عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، "الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام". (ط السعودية: وزارة الأوقاف)، 1 : 62.
(2) علي بن فايز الجهني، "المفهوم الأمني في الإسلام". مجلة الأمن الرياض وزارة الداخلية 2، (1989م): 1707.
(6) د/جمال محمد خليفة، "الأمن القومي". (ط 1، 2005م)، 16.
(7) د/ علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول". مجلة شؤون عربية 35،(1984م)، 21.

واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان والمهددات الخارجية.

المبحث الأول: نشأة العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها

المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة.

عندما نريد الحديث عن نشأة العملات المشفرة لابد أن نتحدث عن أول عملة تم اكتشافها، وهي عملة (البيتكوين) والتي تعتر هي أساس العملات الافتراضية المشفرة وأشهرها وأكثرها انتشاراً، وهي أولُ عملة افتراضية مشفَّرة جرى تداولها عبر شبكة الإنترنت، ثم تلاها هذا التزايد المتنامي في هذه العملات، ولعل ذلك هو السبب في اشتهار هذه العملة واتساع دائرة التعامل بها عن مثيلاتها من العملات المشفرة الافتراضية الأخرى.

ويرجع تاريخ ظهور العملات المشفرة إلى عام 2007م؛ حيث بدأ رجل مجهول مُبَرْمِج أطلق على نفسه (ساتوشي ناكاموتو)،- يقال إنه يعيش في اليابان- بعمل آلية العملة الرقمية المشفرة الأولى المسماة (البيتكوين)، ويقال إن الذي قام بعمل هذه العملة فريق عمل مكون من مجموعةُ أشخاصٍ مجهولِي الهوية - حيث لا يُعْرف من وراء إصدارها إلى الآن- وفي عام 2008م أطلقوا ورقةً بحثيةً عبر الإنترنت بعنوان:(البيتكوين: نظام عملة الندِّ للندِّ الكترونية).

وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين طرفين دون الاستعانة بطرف وسيط كالبنوك والمؤسسات المالية التي تتقاضى رسوماً على تحويل الأموال، مبتعدة في نفس الوقت عن مركزية البنوك الكبرى، فمعاملاتها مجهولة لا يمكن لأي جهة مراقبتها أو الاطلاع عليها (1).

وهكذا أراد مصمِّموا هذه العملة أن تتم المعاملات المالية والنقدية مباشرةً بين الأشخاص دون تدخل طرفٍ ثالثٍ وسيطٍ في المعاملة، ودون تحكمِ سلطةٍ سياديةٍ أو جهةٍ رقابيةٍ أو بنكٍ مركزي، ودون تتبُّعٍ حكوميٍّ؛ إذ تعتمد العملةُ بدلاً من ذلك كله على ملايين الأجهزة الحاسوبية حول العالم التي تُصْدِرُ العملة، وتَتَدَاولها، وتتأكد من صحة المعاملات بها، وتوثقها في النظام الخاص بهذه العملة، من خلال البرامج والتطبيقات المحملة على الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية للأفراد، من دون تدخل جهات وسيطة (2).

وفي يناير من العام التالي - أي في عام 2009م - تم طرح البيتكوين للتداول على شبكة الإنترنت، وتمت أول عملية تحويل للبيتكوين عبر الإنترنت من ساتوشي ناكاموتو إلى شخص آخر يدعى (هال فيني).(3)

وفي عام 2010م تم إنشاء سوق إلكترونية لصرف عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية، وتوالت التعاملات في نفس العام حتى وصلت قيمتها ما يعادل مليون دولار أمريكي، حتى وصلت ما يعادل مليار دولار في عام 2013م.

وتعتمد فكرة العملات المشفرة على برنامج يتم تنصيبه في حاسوب المستخدمين، فالعملة إذن هي برنامج على الحاسب الآلي، وتنتقل العملة عبر هذا البرنامج من حاسوب إلى آخر بلا وسيط أو رسوم تحويل. (4)

---

(1) النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، عبد الله بن سليمان الباحوث، ص 22، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة 1، (2017م).

(2) ورقة بحثية عن البيتكوين، ساتوشي ناكاموتو، الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت. استرجعت بتاريخ 2020/4/12م، من موقع: https://www. bitcoin.com.

(3) مقدمة للبيتكوين وتكنولوجيا البلوك تشين، شركة كاي سكولر للمحاماة والأعمال القضائية، ص 4، (2016م).

(4) النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، الباحوث، 22.

وإنتاج العملات المشفرة متاح لأي متصل بالإنترنت باستخدام مجاني متوفر لكل منصات التشغيل، وهو مفتوح بشكل كامل وقابل للتطوير لكل من يرغب، لكن هذا الأمر يحكمه خوارزميات رياضية معقدة لا يسمح بإنتاج أكثر من واحد وعشرين مليون وحده، وذلك إلى عام 2140م، وبعدها تقسم كل وحدة إلى وحدات جزئية (1)

المطلب الثاني: أنواع العملات المشفرة. (2)

لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن (3)

ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، ولهذا نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها، ومن العملات المشفرة التي يمكن تحويلها إلى أموال نقدية عبر استخدام الأجهزة المخصصة لتحويل العملة الافتراضية المشفرة إلى نقد عملة البيتكوين: وهي أشهر العملات الرقمية المشفرة على الإطلاق وأهمها، بلا هي أكبر عملة رقمية مشفرة في العالم من حيث أحجام التداول بها والقيمة السوقية، وازدادت قيمتها مؤخراً بأضعاف كبيرة، وتُعد أول عملة لا مركزية في العالم، وحظيت بدعم كبير من مواقع الإنترنت والمتاجر الإلكترونية، وتمتاز بسرعة انتشارها وسهولة تعدينها من خلال أجهزة الكمبيوتر، وسرعة التحويل وانخفاض الرسوم.

وعملة الإيثريوم: وهي عملة رقمية مشفرة لا مركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ولكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم فيه عملياتها.

وعملة نايم كوين: التي أطلقت في عام 2011م، وعملة ماستر كوين: التي أطلقت في عام 2012م، وعملة ريبِل: أطلقت في عام 2012م، واكتسبت شهرة واسعة في أوساط المتعاملين بالعملات الرقمية، وعملة نكست كوين: التي أطلقت في عام 2013م، وعملة لايتكوين: وهي أسرع في التبادل من البيتكوين، وعملة دوغيكوين: التي تم إصدارها في 8 ديسمبر 2013م باعتبارها عملة ساخرة، ولكنها أصبحت اليوم واحدة من أكبر العملات الرقمية... الى غير ذلك من هذه العملات المتعددة.

المطلب الثالث: خصائص العملات المشفرة.

من خلال معرفة العملة المشفرة وتاريخ نشأتها تظهر عدة خصائص لهذه العملات المشفرة، ومنها ما يلي:

عملة افتراضية خيالية، ليس لها وجود مادي ملموس وليس لها أية قيمة ذاتية.

عملة لا مركزية، بمعنى أنها لا تخضع لجهة أو مؤسسة تنظمها وتشرف على تسييرها.

عملة غير نظامية؛ أي غير مدعومة من أية مؤسسة أو جهة رسمية.

يتم تداولها من خلال الإنترنت فقط.

عملية التبادل فيها تكون بين طرفين، وهو المسمى بالند للند، دون حاجة لوسيط البنك بينهما.

إمكانية تعدينها (إنتاجها) للمتعاملين بها بحسب إمكاناتهم الفنية ومعالجة جهاز الحاسب الآلي.

(1) الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، أحمد معبوط، ص 386، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، (2019م).

(2) تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مجموعة من الباحثين التابعين لمؤسسة الأبحاث والتطوير (راند) جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وآخرون، ص 16، 17، ط كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAND 2015م.

(3) النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، عبد الستار أبو غدة، ص 14، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، (2019م).

مميزات العملات المشفرة:(1)

العالمية، فهي لا ترتبط بموقع معين لكي يتم إجراءات التعامل بها؛ إذ إنها لا تخضع لسلطة دولة أو بنك مركزي، لذا لا تستطيع أي دولة أن تحظر التعامل بها؛ لأنها لا تخضع لسلطتها أو سيطرتها.

الخصوصية والسرية، تتمتع هذه العملة المشفرة بالخصوصية حيث لا يمكن لأي شخص أو جهة رقابية أو مؤسسة الاطلاع على المحافظ الإلكترونية، فكل عملية تحويل تتم بين شخصين تسجل في سجل عام يسمى (البلوكتشين) لا يحتاج هذا السجل إلى الاسم ولا الهوية ولا أي بيانات للشخص، وإنما كل المعلومات الشخصية عبارة عن أرقام ورموز لا يعرف اسم صاحبها ولا هويته.

خلوها من الرسوم: فلا تخضع لرسوم التحويل، كما هو الحال في البنوك التي تفرض رسوما ومصاريف على عمليات التحويل، فالعملة المشفرة عندما يتم تحويلها إلى شخص، يتم نقل رمز العملة أو الكود الخاص بها فقط ينقل من محفظة المتعامل الأول إلى محفظة المتعامل الثاني.

الأمان: فالتقنية المستخدمة للعملات المشفرة هي أكبر مشاريع الحوسبة المزودة بخدمات عالية، تتوفر فيها درجات الأمان ضد السرقة أو التزييف، فسجلاتها مشفرة بطريقة قوية لا تخترق.

السرعة: حيث إن عملية التحويل لا تستغرق كثيراً من الوقت، فما هي إلا دقائق وتتم العملية، بخلاف التحويلات البنكية التي قد تستغرق يوما أو أكثر.

سرعة التوثيق: حيث إن التوثيق في هذا النوع من العملات والعمليات الإلكترونية لا يتجاوز العشر دقائق مهما بلغ حجمها.

عيوب العملات المشفرة:(2)

على الرغم من هذه المميزات السابقة إلا أن لهذه العملات مخاطر لا يستهان بها، وهي موضع دراستنا في هذا البحث ومنها إجمالا ما يلي:

تمويل الأعمال غير المشروعة: حيث يمكن استخدامها في عمليات الاتجار أو غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو بيع الممنوعات، وذلك لعدم خضوعها لأي رقابة دولية أو محلية.

التهرب الضريبي: لا تستطيع الجهات المختصة بالضرائب التابعة لكل دولة فرض أية ضريبة على المعاملات والصفقات التي تتم بواسطة العملات الرقمية المشفرة؛ لأنها تعاملات وصفقات خفية تتم من خلال شبكة الإنترنت، ولا تعرف عنها الجهات الرسمية أي شيء.

المخاطر الفنية: فقد تتعثر التعاملات بها نظراً لسوء أداء شبكات الاتصال وضعفها في بعض الأماكن والمناطق، أو ضعف أجهزة التشغيل.

افتقاد الحماية القانونية: فالمتعاملين بها إذا حدثت لهم خسائر أو أي مشكلة لا يجدون حماية قانونية إذ التعامل بهذه العملات لا تخضع كما قلت لأي جهة أو مؤسسة رسمية، ولا تخضع للرقابة المالية.

(1) النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، الباحوث، 36.
(2) المرجع السابق، 37.

المبحث الثاني: نشأة العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها

المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة.

عندما نريد الحديث عن نشأة العملات المشفرة لابد أن نتحدث عن أول عملة تم اكتشافها، وهي عملة (البيتكوين) والتي تعتر هي أساس العملات الافتراضية المشفرة وأشهرها وأكثرها انتشاراً، وهي أولُ عملة افتراضية مشفَّرة جرى تداولها عبر شبكة الإنترنت، ثم تلاها هذا التزايد المتنامي في هذه العملات، ولعل ذلك هو السبب في اشتهار هذه العملة واتساع دائرة التعامل بها عن مثيلاتها من العملات المشفرة الافتراضية الأخرى.

وهي كما بينّا سابقاً عملات غير موجودة في الحس، ولا تُتَدَاول إلا عبر شبكة الإنترنت فقط، وليس لها وجود فيزيائي، فما هي إلا مجموعة من البيانات والأرقام المشفرة التي تعبر عن قيمة نقدية معينة، كما أنها لا تصدر ولا تُدَار من جهة رسمية في الدول، كالبنوك المركزية أو المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، بل تُنتَج وتُدَار من قبل الأشخاص العاديين عبر شبكة الإنترنت.

ويرجع تاريخ ظهور العملات المشفرة إلى عام 2007م؛ حيث بدأ رجل مجهول مُبَرْمِج أطلق على نفسه (ساتوشي ناكاموتو)،- يقال إنه يعيش في اليابان- بعمل آلية العملة الرقمية المشفرة الأولى المسماة (البيتكوين)، ويقال إن الذي قام بعمل هذه العملة فريق عمل مكون من مجموعةُ أشخاصٍ مجهولِي الهوية - حيث لا يُعْرف من وراء إصدارها إلى الآن- وفي عام 2008م أطلقوا ورقةً بحثيةً عبر الإنترنت بعنوان:(البيتكوين: نظام عملة الندِّ للندِّ الكترونية).

وحملت هذه الورقة اسمَ هذا الباحث الذي أطلق على نفسه (ساتوشي ناكاموتو) وأسَّس فيها طريقة إنشاءِ عملةٍ إلكترونيةٍ تعتمد في نظام الدفع على مبدأ الندِّ للندّ مباشرة دون وجود وسيط.

وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين طرفين دون الاستعانة بطرف وسيط كالبنوك والمؤسسات المالية التي تتقاضى رسوماً على تحويل الأموال، مبتعدة في نفس الوقت عن مركزية البنوك الكبرى، فمعاملاتها مجهولة لا يمكن لأي جهة مراقبتها أو الاطلاع عليها (1).

وهكذا أراد مصمِّموا هذه العملة أن تتم المعاملات المالية والنقدية مباشرةً بين الأشخاص دون تدخل طرفٍ ثالثٍ وسيطٍ في المعاملة، ودون تحكمِ سلطةٍ سياديةٍ أو جهةٍ رقابيةٍ أو بنكٍ مركزي، ودون تتبُّعٍ حكوميٍّ؛ إذ تعتمد العملةُ بدلاً من ذلك كله على ملايين الأجهزة الحاسوبية حول العالم التي تُصْدِرُ العملة، وتَتَدَاولها، وتتأكد من صحة المعاملات بها، وتوثقها في النظام الخاص بهذه العملة، من خلال البرامج والتطبيقات المحملة على الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية للأفراد، من دون تدخل جهات وسيطة (2).

وفي العام نفسه تم تأسيس الموقع الرسمي لهذه العملة على شبكة الإنترنت.

وفي يناير من العام التالي - أي في عام 2009م - تم طرح البيتكوين للتداول على شبكة الإنترنت، وتمت أول عملية تحويل للبيتكوين عبر الإنترنت من ساتوشي ناكاموتو إلى شخص آخر يدعى (هال فيني).(3)

---

(1) عبد الله بن سليمان الباحوث، "النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة 1، (2017م): 22.

(2)ساتوشي ناكاموتو، " ورقة بحثية عن البيتكوين". الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت. استرجعت بتاريخ 2020/4/12م، من موقع:
Bitcoin: A peer- to- peer electronic cash system, Satoshi Nakamoto, November 1, 2008, available at https://www. bitcoin.com/bitcoin.pdf. (retrieved February 1, 2019)

(3) شركة كاي سكولر للمحاماة والأعمال القضائية، "مقدمة للبيتكوين وتكنولوجيا البلوك تشين". (2016م): 4.

وفي عام 2010م تم إنشاء سوق إلكترونية لصرف عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية، وتوالت التعاملات في نفس العام حتى وصلت قيمتها ما يعادل مليون دولار أمريكي، حتى وصلت ما يعادل مليار دولار في عام 2013م.

وحتى الآن لم يعرف تحديدا من وراء إنشاء هذه العملة المشفرة، على الرغم من كثرة الأقاويل من أن وراء ذلك منظمات ودول وليس شخصا واحدا قامت بإنشاء عملة (البيتكوين) كما أن مؤسسها الذي أطلق عليه (ساتوشي) قام بترك المشروع في عام 2010م بدون توضيح المزيد حول نفسه.

وتعتمد فكرة العملات المشفرة على برنامج يتم تنصيبه في حاسوب المستخدمين، فالعملة إذن هي برنامج على الحاسب الآلي، وتنتقل العملة عبر هذا البرنامج من حاسوب إلى آخر بلا وسيط أو رسوم تحويل (1).

وإنتاج العملات المشفرة متاح لأي متصل بالإنترنت باستخدام مجاني متوفر لكل منصات التشغيل، وهو مفتوح بشكل كامل وقابل للتطوير لكل من يرغب، لكن هذا الأمر يحكمه خوارزميات رياضية معقدة لا يسمح بإنتاج أكثر من واحد وعشرين مليون وحده، وذلك إلى عام 2140م، وبعدها تقسم كل وحدة إلى وحدات جزئية (2).

الفرق بين العملة الرقمية المشفرة والعملات الورقية التقليدية:

-النقود الورقية محسوسة، مصنوعة من أوراق ومواد أخرى، بينما العملات المشفرة ليست محسوسة، بل هي عملية افتراضية بالكامل، مجرد أرقام تظهرها المحافظ الإلكترونية الخاصة بها، فتزيد الأرقام في محفظة المستقبل وتنقص من محفظة المرسل.

-العملات الورقية تقوم الجهات الرسمية والمعنية في الدولة بمهمة إنتاجها، وطرحها في المراكز المالية، ونشرها بين الناس، بينما العملات الرقمية المشفرة تم إنتاجها بواسطة مبرمجين أو أفراد عاديين، لا يتبعون أي جهة حكومية أو خاصة.

-النقود الورقية يتم التحكم فيها عن طريق الدولة التي أنتجتها، في المسيطرة على طباعتها ونشرها وتحديد قيمتها وسعر صرفها، ومراقبة حركتها في السوق، أما العملات المشفرة بخلاف ذلك، فلا توجد هيئة مركزية تتحكم بها، وإنما يتم التعامل بها عن طريق طرفين (الند للند) أو المستقبل والمرسل، دون تدخل وسيط متحكم.

المطلب الثاني: أنواع العملات المشفرة. (3)

لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن (4)

ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، ولهذا نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها، ومن العملات المشفرة التي يمكن تحويلها إلى أموال نقدية عبر استخدام الأجهزة المخصصة لتحويل العملة الافتراضية المشفرة إلى نقد عملة البيتكوين: وهي أشهر العملات الرقمية المشفرة على الإطلاق وأهمها، بلا هي أكبر عملة رقمية مشفرة في العالم من حيث أحجام التداول بها والقيمة السوقية، وازدادت قيمتها مؤخراً بأضعاف كبيرة، وتُعد أول عملة لا مركزية في العالم، وحظيت بدعم كبير من مواقع الإنترنت والمتاجر الإلكترونية، وتمتاز بسرعة انتشارها وسهولة تعدينها من خلال أجهزة الكمبيوتر،

(1) الباحوث، "النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية"، 22.

(2) أحمد معبوط، "الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية". المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، (2019م): 386.

(3) مجموعة من الباحثين التابعين لمؤسسة الأبحاث والتطوير (راند) جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وآخرون، "تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي". (ط كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAND 2015م)، 16، 17.

(4) عبد الستار أبو غدة، " النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية". المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، (2019م)، 14.

وسرعة التحويل وانخفاض الرسوم.

عملة الإيثريوم: وهي عملة رقمية مشفرة لا مركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ولكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم فيه عملياتها.

وعملة نايم كوين: التي أطلقت في عام 2011م، وعملة ماستر كوين: التي أطلقت في عام 2012م، **وعملة ريبِل:** أطلقت في عام 2012م، واكتسبت شهرة واسعة في أوساط المتعاملين بالعملات الرقمية، وعملة نكست كوين: التي أطلقت في عام 2013م، وعملة لايتكوين: وهي أسرع في التبادل من البيتكوين، وعملة دوغيكوين: التي تم إصدارها في 8 ديسمبر 2013م باعتبارها عملة ساخرة، ولكنها أصبحت اليوم واحدة من أكبر العملات الرقمية... الى غير ذلك من هذه العملات المتعددة.

وتعدُّ عملة البيتكوين الأساسَ لهذا النوع من العملات، والفكرةَ التي أسَّسَت لظهور المئات من العملات الرقمية التي صُمِّمت لتؤدِّي هذه الوظيفة.

المطلب الثالث: خصائص العملات المشفرة.

من خلال معرفة العملة المشفرة وتاريخ نشأتها تظهر عدة خصائص لهذه العملات المشفرة، ومنها ما يلي:

- عملة افتراضية خيالية، ليس لها وجود مادي ملموس وليس لها أية قيمة ذاتية.
- عملة لا مركزية، بمعنى أنها لا تخضع لجهة أو مؤسسة تنظمها وتشرف على تسييرها.
- عملة غير نظامية؛ أي غير مدعومة من أية مؤسسة أو جهة رسمية.
- يتم تداولها من خلال الإنترنت فقط.
- عملية التبادل فيها تكون بين طرفين، وهو المسمى بالند للند، دون حاجة لوسيط البنك بينهما.
- إمكانية تعدينها (إنتاجها) للمتعاملين بها بحسب إمكاناتهم الفنية ومعالجة جهاز الحاسب الآلي.

مميزات العملات المشفرة: (1)

- العالمية، فهي لا ترتبط بموقع معين لكي يتم إجراءات التعامل بها؛ إذ إنها لا تخضع لسلطة دولة أو بنك مركزي، لذا لا تستطيع أي دولة أ، تحظر التعامل بها؛ لأنها لا تخضع لسلطتها أو سيطرتها.
- الخصوصية والسرية، تتمتع هذه العملة المشفرة بالخصوصية حيث لا يمكن لأي شخص أو جهة رقابية أو مؤسسة الاطلاع على المحافظ الإلكترونية، فكل عملية تحويل تتم بين شخصين تسجل في سجل عام يسمى (البلوكتشين) لا يحتاج هذا السجل إلى الاسم ولا الهوية ولا أي بيانات للشخص، وإنما كل المعلومات الشخصية عبارة عن أرقام ورموز لا يعرف اسم صاحبها ولا هويته.
- خلوها من الرسوم: فلا تخضع لرسوم التحويل، كما هو الحال في البنوك التي تفرض رسوما ومصاريف على عمليات التحويل، فالعلمة المشفرة عندما يتم تحويلها إلى شخص، يتم نقل رمز العلمة أو الكود الخاص بها فقط ينقل من محفظة المتعامل الأول إلى محفظة المتعامل الثاني.

(1) الباحوث، "النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية"، 36.

ـ الأمان: فالتقنية المستخدمة للعملات المشفرة هي أكبر مشاريع الحوسبة المزودة بخدمات عالية، تتوفر فيها درجات الأمان ضد السرقة أو التزييف، فسجلاتها مشفرة بطريقة قوية لا تخترق.

ـ السرعة: حيث إن عملية التحويل لا تستغرق كثيراً من الوقت، فما هي إلا دقائق وتتم العملية، بخلاف التحويلات البنكية التي قد تستغرق يوما أو أكثر.

ـ سرعة التوثيق: حيث إن التوثيق في هذا النوع من العملات والعمليات الإلكترونية لا يتجاوز العشر دقائق مهما بلغ حجمها.

عيوب العملات المشفرة: (1)

على الرغم من هذه المميزات السابقة إلا أن لهذه العملات مخاطر لا يستهان بها، وهي موضع دراستنا في هذا البحث ومنها إجمالا ما يلي:

ـ تمويل الأموال غير المشروعة: حيث يمكن استخدامها في عمليات الاتجار أو غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو بيع الممنوعات، وذلك لعدم خضوعها لأي رقابة دولية أو محلية.

ـ التهرب الضريبي: لا تستطيع الجهات المختصة بالضرائب التابعة لكل دولة فرض أية ضريبة على المعاملات والصفقات التي تتم بواسطة العملات الرقمية المشفرة؛ لأنها تعاملات وصفقات خفية تتم من خلال شبكة الإنترنت، ولا تعرف عنها الجهات الرسمية أي شيء.

ـ المخاطر الفنية: فقد تتعثر التعاملات بها نظراً لسوء أداء شبكات الاتصال وضعفها في بعض الأماكن والمناطق، أو ضعف أجهزة التشغيل.

ـ افتقاد الحماية القانونية: فالمتعاملين بها إذا حدثت لهم خسائر أو أي مشكلة لا يجدون حماية قانونية إذ التعامل بهذه العملات لا تخضع كما قلت لأي جهة أو مؤسسة رسمية، ولا تخضع للرقابة المالية.

المبحث الثالث: تداول العملات المشفرة على صفحات الإنترنت المظلم

المطلب الأول: مفهوم الانترنت المظلم وخصائصه.

شبكات الإنترنت المظلم: وهي شبكات مغلقة، تأسست بطريقة سرية بين أطراف موثوقة بين بعضها بعضا، وتستخدم لأغراض غير مقبولة اجتماعياً، وغالباً إرهابية، ولا توجد وصلات إنترنت تصل إلى محتويات تلك العناوين التي على الشبكة المظلمة. (2)

فالإنترنت المظلم عبارة عن شبكة كبيرة من المواقع، التي لا يمكن الوصول لها من خلال محركات البحث التقليدية، ولا يمكن الدخول لها من خلال متصفحات الإنترنت مثل جوجل كروم أو فاير فوكس.

والإنترنت المظلم هو جزء لا يتجزأ من شبكة الإنترنت، ولكنه موجود في الظلام، كل شيء هناك مُعمَّى ومشفر، والمواقع في الإنترنت المظلم مجهولة الهوية، والمستخدمين مجهولي الهوية، والمتصفح المستخدم في عالم الإنترنت المظلم مصمم خصيصاً بطريقة مشفرة لحجب هوية ومكان مستخدميه.

(1) المرجع السابق، 37.
(2) خولة متعب سليم، "تحليل محتوى الشبكات المظلمة على الإنترنت". (رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2013م)، 16.

ويسمى الإنترنت المظلم بهذا الاسم لأنه غير موجود في النور وغير قابل للرصد، وهوية مستخدميه غير قابلة للتحقق أو الفحص. ولهذا السبب أصبحت الشبكة المظلمة جاذبة للمجرمين لممارسة أنشطتهم المشبوهة بعيداً عن أعين الرقابة والسلطات، واستغلال هذه الشبكة المظلمة للقيام بأعمال غير مشروعة مثل: ترويج المخدرات، وبيع الأسلحة، والاتجار بالبشر، وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

والدخول إلى الشبكة المظلمة يكون من خلال متصفح اسمه: (TOR) يتمكن المستخدم من خلاله الوصول إلى محركات بحث متخصصة تساعد على التنقيب والبحث في الإنترنت العميق ليظهر الجزء الخفي فيها. (1)

فلا يمكن الوصول إليه من خلال محركات البحث التقليدية ولا من خلال المتصفحات العادية أيضاً، ولا يمكن تعقبه، ولكنه على أي حال متاح للجميع، ويحتوي الإنترنت المظلم على الكثير من المواقع الغير شرعية، ويحتوي على الكثير من المخترقين الذي يمكنهم اختراق الأجهزة الشخصية وإحداث مشاكل بها، أو سرقة بيانات عليها، وهناك الكثير من المواقع التي تقدم محتوى عنيف وغير أخلاقي وشاذ (2)

أهم الحقائق الخاصة بالإنترنت المظلم:

1- أشهر متصفح للإنترنت المظلم هو: (TOR) ويعمل بطريقة التشفير عن طريق عمل طبقات من الإخفاء، بحيث يصعب جداً الوصول لأي بيانات لمستخدميه.

2- نظراً لغياب الرقابة وإمكانية الرصد في عالم الإنترنت المظلم، فقد أصبح ملاذاً لكل من يريد خرق القانون، فهو يحتوي على أقبح وجه ممكن للشر، حيث مواقع متخصصة في تجارة السلاح والمخدرات والسرقة والنصب، ومواقع تحتوي على أفظع الشرور والرغبات الإنسانية الشاذة، كاغتصاب وتعذيب الأطفال، وتجارة لحوم البشر، والطقوس الشاذة لأغرب المعتقدات.

3- الجرائم التي ترتكب من خلال الإنترنت المظلم هي نتيجة استغلال الأشرار لطبيعة هذا العالم. فلا يمنع هذا من وجود الكثير من المواقع الشرعية على الإنترنت المظلم.

4- التعامل المالي في الإنترنت المظلم يكون من خلال العملات الرقمية المشفرة (موضوع البحث) ففي هذا العالم الخطير لا مجال لاستخدام بيانات الكروت الائتمانية أو البنوك، فلا يتم استخدام أي عملة من العملات المتعارف عليها بين البائعين أو المشتريين في شبكة الإنترنت المظلم، ولكن يتم استخدام العملات المشفرة في جميع الصفقات.

المطلب الثاني: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.

يُعَد التعامل بالعملات المشفرة أساس للتعاملات على شبكة الإنترنت المظلم، وهذه الشبكة تجعل أجهزة المستخدم لا تحتوي على أرقام مفهومة حتى يمكن التعرف على جهاز المستخدم وموقعه وأي معلومات عنه، وتسمح هذه الشبكة بالعديد من الممارسات غير القانونية وهو الهدف الرئيسي لها؛ مما يجعلها مرتعاً لشتى أنواع الجرائم، وتجارة المخدرات، والمواقع القبيحة، ومن بينها المواقع التي تحتوي على المواد الإباحية البشعة والمقززة، ومواقع بيع الأعضاء البشرية، والقتلة المأجورين، وتحتوي أيضاً على مواقع لأصحاب النفسيات المريضة مثل أكلة لحوم البشر، وكل ما هو غير مشروع.

(1)خالد عباس، "القبو الـــرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب"، نشر في 2017/2/8م، استرجعت بتاريخ 2020/4/1م، من موقع: https://www.okaz.com.sa/local/na/1526079

(2) مجدي كميل، "كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم"، استرجعت بتاريخ 2020/3/28م، من موقع:/https://www.alrab7on.com/everything-about-dark-web

وبعض المواقع المدرجة على الإنترنت المظلم تحتوي على مقاطع فيديو وصور لعمليات قتل وتعذيب في غاية الوحشية، وبعضها يعرض مقاطع فيديو لأكل اللحم البشري، وتعذيب البشر والحيوانات، كما تنتشر مواقع تجارة وترويج المخدرات في الشبكة المظلمة بشكل واضح تماماً بل وتحقق أرباحاً طائلة، وبعض المواقع تعرض تقديم خدمات تأجير قتلة محترفين، وتضع أسعارا مختلفة بحسب أهمية الشخص.

ويمكن من خلال الشبكة المظلمة شراء نقود مزورة، فهناك مواقع تقدم مثل هذه الخدمات، ومواقع متخصصة في مجال تزييف العملات النقدية، هذا إضافة إلى عشرات المواقع التي تعرض بيع وثائق ومستندات رسمية مزورة، مثل جوازات السفر لجنسيات مختلفة، ورخص القيادة وبطاقات الهوية، وغيرها.

وتحتوي مواقع الإنترنت المظلم أيضاً على متاجر إلكترونية لبيع الأسلحة المختلفة، إضافة إلى بيع الذخيرة بأنواعها وأشكالها.

وفي هذه الزوايا المظلمة من شبكة الإنترنت يقوم موردو المواد المهربة من المخدرات وغيرها من المواد غير القانونية- بمزاولة أعمالهم، حتى أصبحت البيتكوين الشكل الأكثر شيوعا للدفع مقابل هذه المبيعات المشبوهة- وفقا لتقرير المخدِّرات العالمي لعام 2017م الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة-(1).

فحركة البيع والشراء وهذه الأنشطة على الشبكة المظلمة تتم بالعملات المشفرة، إذ التعامل بالعملات المشفرة يساعد على صعوبة تتبع هوية المتعاملين بها، ولهذا تستخدم هذه العملات في تسوية التعاملات المالية غير السوية وغير القانونية والنظامية وغير المشروعة، كما أن الإنترنت المظلم له نفس الصفات من صعوبة تتبع المستخدمين له.

يتبين مما سبق: أن شبكة الإنترنت المظلم ساحة خصبة خاصة لعالم الجرائم الإلكترونية، وتطرح من خلاله دورات تدريب للهاكرز، وتعليمهم طرق إيجاد برمجيات خبيثة لاختراق الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، واستهداف المواقع الحكومية في دول العالم، وبيع المعلومات والوثائق السرية وتسريبها، وبيع ثغرات أمنية مكتشفة من قبلهم؛ لتسهيل عمليات القرصنة، إضافة إلى القيام بعمليات اختراق مقابل مبالغ مالية.

وأسواق الإنترنت المظلم (2) التي تتداول العملات المشفرة ما تزال تتوسَّع في أعمالها، ومن هذه الأسواق ما يلي:

إمباير ماركت: (Empire Market) تصل قائمة المخدرات وحدها للمتعاملين على هذا السوق بالعملات المشفرة إلى حوالي أربعين ألف نوع، ويتجمع البائعون والعملاء على منتديات الإنترنت المظلم، ويتخطى عددهم الثمانية آلاف مستخدم، وهذا يفوق عدد أعضاء صفحات أي سوق آخر على الإنترنت المظلم.

جراي ماركت: (Grey Market) هو من الأسواق الجديدة على الإنترنت المظلم، وظهر لأول مرة في منتصف عام 2019م، وبالرغم من حداثته، إلَّا أنَّه يستضيف الآن أكثر من أربعمائة وخمسين بائعاً، ولديه ما يقرب من أربعة آلاف وسبعمائة منتج، ويقبل هذا السوق التعامل بالعملات المشفرة.

كانازون: (Cannazon) ويقبل هذا السوق أيضا العملات المشفرة، وانطلق في منتصف عام 2016، وهو وقتٌ طويل جداً بشكل عملي بالنسبة لأسواق الإنترنت المظلم. وهذا السوق يفرض قواعد قاسية على البائعين لضمان درجةٍ عالية من جودة المنتجات والخدمات.

(1) مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، "تقرير المخدِّرات العالمي لعام 2017م"، (منشور في مايو 2017م)، 22.
(2) "أسواق على الإنترنت المظلم في عالم العملات المشفرة"، استرجعت بتاريخ 2020/3/28م، من موقع: https://bit-chain.com/2019/11/09/6

كريبتونيا: (Cryptonia) يهتم هذا السوق بالأمان أكثر من أيّ سوقٍ آخر، ويتعامل بالعملات المشفرة، وتعرض عليه المنتجات توشكا: (Tochka) وهذا السوق يبيع المخدرات أيا كان نوعها، إذ يعمل هذا السوق على الإنترنت المظلم منذ عام 2014، ولديه نظام دخول معين لتحقيق الأمان للمتعاملين عليه، ويقبل السوق العملات المشفرة، ويُقدِّم الموقع خاصية اختيار مكان يتفق عليه العملاء مسبقاً لاستلام المنتجات.

أبولون: (Apollon) يقدم هذا السوق عشرة منتجات من المخدرات، وهو يقبل عدداً جيداً من العملات المشفرة أيضاً.

وقد ارتفعت أحجام معاملات العملة المشفرة (بيتكوين) على أسواق الويب المظلم خلال عام 2018م إلى متوسط يبلغ مليوني دولار (2 مليون دولار) يومياً، الأمر الذي يدلّ على ازدياد الإقبال على هذه العملات في الدفع في العمليات المشبوهة (1).

المبحث الرابع: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال

المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.

تداول العملات المشفرة له خطره على الأمن الوطني، إذ إنه يدفع إلى ارتكاب الأنشطة الإجرامية ويشجع عليها، ومن عوامل جذب العملات المشفرة للأنشطة الإجرامية ما يلي:

أولاً: سهولة الاستخدام:

فالتعامل بالعملات المشفرة من خلال البيع والشراء والتجارة يتطلب الإلمام بمسائل تقنية بسيطة، فبمجرد أن تتوافر لدى المستخدم القدرة على التعامل مع برنامج أو تطبيق العملة المشفرة فإنه باستطاعته إعداد وتنفيذ كل العمليات التي يتطلبها التعامل بها، ووقتها يكون من السهل استخدام هذه العملات في الأنشطة الإجرامية. (2)

ثانياً: الاستقلال عن رقابة النظام المالي:

يسعى المجرمون إلى استخدام أساليب بديلة لنقل التمويل والتحويلات خارج المنظومة الشرعية المالية في الدول، وفي الوقت نفسه يحاولون الإبقاء على التعامل مع النظام المالي التقليدي المتمثل في المصارف والمؤسسات المالية، وذلك حتى يتمكن العملاء أو المجني عليهم من نقل أموالهم النقدية التقليدية إلى العملات المشفرة، ثم تحويلها لهؤلاء المجرمين. (3)

ثالثاً: زيادة إخفاء الهوية:

وهذا أخطر ما في العملات المشفرة إذ استطاع واضعوا هذه العملات في تحقيق مسألة كتمان الهوية، وذلك باستخدام أسماء مستعارة، والإخفاء التام لهوية المتعامل بها، وهذا يعد دافعا للجناة، وقد استخدمت العملات المشفرة في دفع فدية، وذلك بقيام بعض المجرمين باستخدام فيروس ضار يؤدي إلى تعطيل أجهزة الكمبيوتر وأنظمة التشغيل، وهذا يحدث في أجهزة تشغيل الشركات والمؤسسات الكبرى، ودفع الفدية يكون عن طريق العملة المشفرة. (4)

رابعاً: سرعة إنجاز المعاملات: تقدم العملات المشفرة إمكانية إنجاز المعاملات بأسرع ما يمكن، وتتيح تخطي الحدود بين الدول وبتكلفة قليلة عن غيرها من المعاملات التقليدية المماثلة،

(1) " تضاعف استخدام بيتكوين في تعاملات الويب المظلم". (شبكة معلومات SyndiGate Media Inc - دبي- 21 يناير 2019م). استرجعت بتاريخ 2020/8/5م، من موقع https://alqabas.com/article

(2) مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، د. أشرف توفيق شمس الدين، ص671، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان 2019م.

(3) المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) المرجع السابق نفس الصفحة.

وبهذا تتيح العملات المشفرة فرصة سهلة للجماعات الإرهابية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية التي تحتاج إلى معاملات مالية عابرة للحدود،(1) فيجدون في هذه العملات بغيتهم.

المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.

مفهوم غسيل الأموال:

معنى الغسل في معاجم اللغة: غسَل الشيء يغسِل غسلاً: أزال عنه الوسخ ونظفه بالماء، واغتسل بالماء: غسل بدنه، والغُسل: تمام غسل الجسد كله، والمُغْتَسَل: مكان الاغتسال والماء الذي يغتسل به). (2)

والغُسل شرعاً: هو تعميم البدن بالماء أو: استعمال ماء طهور في جميع البدن، على صفة مخصوصة، على وجه التعبد لله سبحانه. (3)

(فالمعنى الشرعيّ لغسل الأموال هو تطهيرها من كل قذارة ونجاسة، وتلك هي الطهارة الحسية، وتكون بإزالة النجاسات كالروث والدم ونحوها من الممتلكات كالثياب والمكان، كما يتم تطهيرها حسيّاً باستبعاد ما هو محرم منها كالربا، والرشوة، والغصب، والسرقة ونحو ذلك من الميتة والخنزير، ويتم تطهيرها معنويًّا وحسيًّا بإخراج نصيب الفقراء منها بأداء الزكاة المفروضة وما سواها من حقوق؛ فذلك هو الغسل الشرعي للأموال).(4)

أما المعنى الاقتصادي لغسل الأموال فيعني تحويل الأموال القذرة من الكسب غير المشروع بأية وسيلة محرمة إلى أموال تبدو في ظاهرها مشروعةً كالمصانع والعقارات والأراضي الزراعية، وذلك لإيهام الناس والمسؤولين أنها من مصادر شرعية وكسب مشروع، وإخفاء حقيقتها القذرة ومصادرها الخبيثة.

الغسيل غير الشرعي للأموال:

وهو الذي يعتمد التضليل والتزييف والتزوير حيث تكون الأموال حراماً ومصادرها محرمةً، وبعد تحصيلها يتخذ محصلها عدة إجراءات لإضفاء صفة الشرعية عليها، والحقيقة أنها غير شرعية، وهذا كما نرى ليس غسيلاً ولا تطهيرًا؛ بل جريمةً مركبةً من عدة جرائم قامت سائر الدول لمكافحتها ومحاولة القضاء عليها.

وعملية غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين المناهضة، التي كانت تجرمها داخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين. (5)

وهو في حقيقة الأمر إخفاء مورد أو مصدر جلب المال، أو التمويه لمصدر المال.

وعلى ذلك فالأصح ألا تسمى هذه العملية بغسيل الأموال، بل التسمية الأمثل لها هي: تمويه مصدر الأموال.

ويمكن القول بأن غسيل الأموال هي عملية تدوير للأموال غير المشروعة وإخفاء وستر وتمويه المصدر الحقيقي غير المشروع لهذه الأموال.

(1) المرجع السابق نفس الصفحة.
(2) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، 2: 652.
(3) الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، مجموعة من المؤلفين، ص28، ط المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
(4) غسيل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منه، د. محمد نبيل غنايم، ص5، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم 9، (1430 هـ 2009م).
(5) غسيل الأموال، د. محمد عمر الحاجي، ص8، ط دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.

كما تُعرَّف عملية غسيل الأموال بأنها: مجموعة العمليات المالية المتداخلة؛ لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإظهارها في صورة متحصلة من مصدر مشروع. (1)

وتعرف بأنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها إحدى المنظمات أو الأشخاص لإضفاء الشرعية على أموال ناتجة عن نشاط غير مشروع وإدخالها إلى الدورة الاقتصادية. (2)

فبعد وضع المال في الدورة الاقتصادية ينتقل إلى مرحلة التجميع، فيقوم بخلق عدة صفقات مالية معقدة؛ تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال، وإبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع حركاته من أجل منع كشف منبعه غير المشروع.

صور غسيل الأموال: هناك صور كثيرة لعملية غسيل الأموال منها ما يأتي:

أولاً: تبديل كميات كبيرة من أوراق نقدية ذات فئات صغيرة بأوراق نقدية ذات فئات كبيرة.

ثانيا: تجزئة الإيداعات لتفادي ظهور المعاملة المالية في التقارير الدورية التي تقدمها البنوك إلى البنك المركزي.

ثالثاً: التحويل المتكرر لمبالغ نقدية من عملة إلى عملة أخرى من دون أن تكون طبيعة نشاط العميل تتطلب ذلك.

رابعاً: أن يقوم شخص بإيداع أموال مجهولة المصدر في رصيده دون أن يكون لها سبب واضح.

خامساً: الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقود في خزائن حديدية في البنوك.

سادساً: استخدام وسائل عديدة لتمويه التجارة بقصد تحريك الأموال بين دولة وأخرى.

سابعاً: قد يحصل غسيل الأموال من خلال تكرار سحب مبالغ كبيرة بواسطة بطاقات الائتمان رغم ارتفاع عمولة السحب بها، وسداد الالتزامات القائمة على ذلك نقداً، أو عبر الأجهزة الالكترونية.

وهناك صور أخرى متجددة ومعقدة لعملية غسيل الأموال لتضليل مصدر هذه الأموال.

مراحل غسيل الأموال من خلال العملات المشفرة. (3)

تداول العملات المشفرة تمثل عاملا رئيسا في تسهيل عملية غسيل الأموال، حيث تعتبر أحدث طريقة في تبيض الأموال المشبوهة خاصة وأنها أسهل استخداما وأيسر تعاملا من البنوك، حيث يقوم المتعامل بإدخال شفرة سرية في جهاز الكمبيوتر ويقوم بتحويل ما يرغب من أموال، هذه الوسيلة تسهل لغاسلي الأموال نقل وتحويل أموال ضخمة بسهولة وسرعة وأمان.

فمن خلال العملات المشفرة يتم توفير الأموال غير المشروعة التي تحتاج إلى الغسل، حيث تمكن المتعاملين بها من إتمام صفقاتهم من مكاتبهم أو منازلهم دون اللجوء إلى المصارف التقليدية، وتسهل من ارتكاب هذه الجريمة، وتقلل من الإجراءات المتبعة لمنعها. (4)

فالأموال غير المشروعة تحول إلى عملات مشفرة ثم يعاد عرضها للبيع مقابل عملات نقدية تقليدية.

ويمكن إيجاز المراحل التي تمر بها عمليات غسيل الأموال في ثلاثة مراحل رئيسة كما يلي:

1- الإيداع: وهي المرحلة الأولى من مراحل غسيل الأموال، والذي يعتمد من خلالها مجرمو غسيل الأموال في التخلص من أموالهم عن طريق تحويلها لودائع مصرفية في البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في استبدالها بأموال نظيفة.

(1) جريمة غسيل الأموال في إطار التعاون الدولي، هدى حامد قشقوش، ص7، ط القاهرة: دار النهضة العربية، 2003م.
(2) ظاهرة غسيل الأموال والتدخل التشريعي، د. أنور إسماعيل الهواري، ص13، مجلة الأمن والحياة جامعة نايف للعلوم الأمنية 88، 2014م.
(3) غسيل الأموال، الحاجي، ص8 .
(4) دور النقود الإلكترونية في عمليات تبيض الأموال، بسام الزلمي، عبود السراج، 26: 556، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 1، 2010م.

2- التجميع: هو الأسلوب الذي يعتمد عليه مجرمو غسيل الأموال في جمعها ضمن مجموعة من المشروعات والاستثمارات المالية التي تضمن لهم تغطية كافة العمليات غير القانونية التي يقومون بها، إذ يساعد التجميع في توفير التمويه لعمليات غسيل الأموال.

3-الدمج: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل غسيل الأموال، ومن خلالها يتم خلط الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير المشروعة مع الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، وهكذا تختلط الأموال معا، ويصعب التعرف عليها.(1)

وإذا كان تتبع عملية غسيل الأموال خلال الأموال التقليدية خارج نطاق دائرة البنوك والمصارف أمراً صعبا، فتتبعها من خلال العملات المشفرة يكاد يكون أمرا شبه مستحيل، فالعملة المشفرة غير قابلة للتتبع، فأي شخص يستطيع شراء هذه العملة، وتحويلها وإعادة بيعها بسهولة، وهذا يفتح باب لعمليات غسيل الأموال.

وأصبحت جريمة غسيل الأموال في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد إلا وهو العملات الافتراضية المشفرة، وذلك نظراً لما توفره هذه العملات المشفرة من سرية التعامل والخصوصية والسرعة مقارنة بالنقود التقليدية.

وتتيح هذه الجريمة للمجرمين إمكانية التصرف بالأموال المغسولة وتوظيفها في مجموعة من النشاطات العامة عن طريق إخفاء مصادرها غير المشروعة، كما تساعدهم في التوسع في أعمالهم غير القانونية وكسب المزيد من الأموال.

المطلب الثالث: إحصائيات حول غسيل الأموال بالعملات المشفرة.

ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة -القسم المعني بالمخدرات والجريمة- أن ما بين 800 بليون و2 تريليون دولار أمريكي، أو ما تكوّن نسبته 2 إلى 5 بالمائة من الناتج المحلي العالمي هي أموال تُبيَّض (تُغسَل) سنويّاً، وقد كان المجرمون سابقًا يتبادلون الأموال من أجل المعادن الثمينة، أو الفواتير المزورة، أو تبييض الأموال عن طريق ربطها بأجسادهم والطيران بها إلى بلدان تقلّ فيها الرقابة المالية، أما اليوم فأصبح لدى المجرمين منظّف جديد يسمى العملات المشفرة.

وتشير تقديرات مدير (وكالة الشرطة الأوروبية) إلى أن ما بين 3 إلى 4 بالمائة من عمليات الإجرام السنوية في القارة الأوروبية، أو ما يقدر بـ 4,2 مليار إلى 5,6 مليار دولار تُحصَّل عن طريق غسيل الأموال باستخدام طرائق مشفرة، ويعتقدون أن المشكلة ستزداد سوءاً. (2)

وتشرح إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية كيفية استعمال العملات المشفرة في غسيل الأموال من قبل العصابات الدولية التي تستخدم العملات المشفرة، فإنه على سبيل المثال يمكن غسل الأموال غير الشرعية الناتجة عن تداول المخدرات بتحويل المبالغ الناتجة عنها إلى عملات مشفرة، ثم تقسيمها إلى كميات صغيرة، ومن ثم إدخالها إلى عالم العملات المشفرة، وربما عملات مشفرة مختلفة، كون الأموال المشفرة غير الشرعية -غالباً- قابلة للاستبدال بسرعة عالية، وبكميات صغيرة، حتى تصبح نظيفة بما فيه الكفاية لتحويلها إلى أموال عادية.

وقد كشفت وكالة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) كيف استخدم زعماء الجريمة في أوروبا تقنية التشفير من أجل سداد المبالغ المطلوبة منهم لشراء الكوكايين من كولومبيا؛ إذ حوَّل أعوان المجرمين مبالغ مالية من اليورو إلى عملات مشفرة مجهولة المصدر، ثم أُرسلَت إلى مَحافظ مالية رقمية مسجلة في كولومبيا، واستُبدلَت عملة البيزو بهذه العملات المشفرة عن طريق الإنترنت، ثم سُحِب بعدها البيزو نقدًا على هيئة مبالغ صغيرة وزِّعَت على عشرات الحسابات المصرفية كي لا ينكشف أمرهم،

(1) العولمة واقتصاديات البنوك، عبد الحميد عبد المطلب، ص232، ط الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م.
(2) العملات المشفرة وغسل الأموال، استرجعت بتاريخ 2020/3/30م، من موقع https://www.syr-res.com

وبحسب توقعات وكالة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) فإن نحو 113 مليار يورو (146.9 مليار دولار) من الأموال السوداء يتم تداولها في الأسواق الأوروبية سنويا، وإن 3 إلى 4 بالمائة من هذه الأموال يتم تبييضها (غسلها) عن طريق العملات الافتراضية.(1)

وقد وجد أصحاب الأنشطة الإجرامية من التجاهل الدولي تجاه هذه العملات فرصة ذهبية لتبييض أرصدتهم وغسلها من العملات المشفرة وتحويلها إلى أوراق نقدية تقليدية، بعد أن كانوا يواجهون إشكالية تحويلها لنقد أو الاستفادة منها فعلياً، وذلك عبر عدة طرق بالشراء المباشر للسلع عبر المتاجر الإلكترونية، أو المقايضة بعملات نقدية عالمية أشهرها الدولار الأمريكي.

وفي ظل تقليل البنوك المركزية والجهات الرقابية عالمياً من شأن وأهمية تلك العملات المشفرة، فإن عمليات غسيل الأموال بالعملات المشفرة في الوقت الحاضر تتوسع، وهذه فرصة ذهبية للقائمين على تلك الجرائم -منظمات كانت أو أفرادا- للاستفادة بأكبر قدر ممكن قبل انتباه المنظمات العالمية لتتبع مصدر تلك الأموال والحد من تأثيرها وخطورتها على الأمن الوطني.

المبحث الخامس: استعمال العملات المشفرة في تمويل الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب ومصادره.

أولاً: مفهوم تمويل الإرهاب.

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: (موَّلَ يموِّل، تمويلاً، فهو مُمَوِّل، والمفعول مُمَوَّل، موَّل المشروعَ: أمدّه بمال، قدّم له ما يحتاج إليه من مالٍ). (2)

وجاء تعريفٌ لتمويل الإرهاب في المادة الثانية الفقرة الأولى من الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب ونصها: يرتكب جريمة كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع، وبإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها وهو يعلم أنها ستستخدم كليا أو جزئيا للقيام:

- بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

- بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، عندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته أو في سياقه، موجها لترويع السكان، أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به. (3)

مما سبق يتضح أن تمويل الإرهاب هو أي دعم مالي في مختلف صوره يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية، وقد يأتي هذا التمويل من مصادر مشروعة كالجمعيات الخيرية، أو مصادر غير مشروعة مثل تجارة البضائع التالفة أو تجارة المخدرات.

ثانياً: مصادر تمويل الإرهاب.

هناك أنواع يتبعها ممولو الإرهاب في إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال، من هذه الأنواع ما يلي:

(1) مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة، تقرير المخدرات العالمي، 28: 30 بتصرف، ط الأمم المتحدة مايو 2017م.

(2) عبد الحميد، " معجم اللغة العربية المعاصرة"، 3: 2139.

(3) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 109/54، المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1999م.

الأول: مصادر الدعم الذاتي.

وهي المصادر التي تقوم بجمع الدعم المالي والعيني للتنظيم الإرهابي من خلال أفراده أو ما يمتلك التنظيم من مشاريع أو مساهمات، وهناك العديد من مصادر الدعم الذاتي من أهمها:

- الاشتراكات النقدية التي يقدمها عضو التنظيم سواء شهريا أو سنويا.

- التبرعات النقدية والعينية التي يقدمها قياديو ومشرفو التنظيم وكافة الأفراد المنتمين للتنظيم.

- حصيلة العمليات الإرهابية الإجرامية التي يكون الهدف الرئيس منها جمع الأموال للتنظيم، مثل عمليات السلب والابتزاز التي تمارسها بعض التنظيمات، ويندرج تحت هذا الاتجار غير المشروع في المخدرات أو أي عمليات غسر مشروعة، أو حتى المشروعات التي تعمل في المشاريع التجارية المشروعة.

- التمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية، وهذا يعتبر أحد أنواع الأنشطة الإجرامية الحديثة التي تلجأ إليه المنظمات الإجرامية في الوقت الحاضر من أجل الحصول على الأموال الضخمة حتى تتمكن من تدريب أعضائها وتمويل أنشطتها الإجرامية) [1]

الثاني: مصادر الدعم الداخلي:

وهي أساليب جمع التبرعات للجمعيات الخيرية التي تقوم بأعمال إنسانية فعلياً للمحتاجين، سواء داخل الدولة أو خارجها، ولذا يقبل كافة أفراد المجتمع نحو التبرع والدعم اعتقاداً منهم بأن تبرعاتهم ستصل للمحتاجين الحقيقيين، سيما أنه يوجد في المجتمع العديد من المحتاجين الذين قد لا يتمكن من الوصول إليهم، بيد أن التنظيمات المتطرفة والإرهابية تجد في ذلك مجالاً رحباً للدخول واستخدام أموال المتبرعين في تنفيذ مخططاتهم، تاركين في الوقت ذاته المحتاجين دونما دعم مالي يذكر. (2)

وفي هذا المجال يمارس التنظيم -من خلال الجمعيات الخيرية أو باستغلال أسمائها- جمع التبرعات من المواطنين بعدد من الأساليب، ومن أهمها: الاتصالات الشخصية المباشرة، حملات طرق الباب، التبرع من خلال الحملات في الشوارع والأسواق، الاتصالات التليفونية، المناسبات الخاصة كالأعياد أو في شهر رمضان.

وتقوم هذه المصادر بدعم التنظيم المتطرف من داخل المجتمع الذي يمارس في النشاط الإرهابي، ويستغل التنظيم الإرهابي تدين أفراد المجتمع، وحبهم للخير وإغاثة المنكوبين، ويتستر في شكل جمعيات خيرية، أو يخترق جمعيات خيرية معروفة ويجندهم لصالحه.

الثالث: مصادر الدعم الخارجي:

وهي المصادر التي تقوم بدعم التنظيم من خارج البيئة التي يمارس فيها نشاطه، ويظهر هذا الجانب من خلال المصادر التالية:

- التبرعات التي يجمعها قيادات التنظيم الموجودة خارج الدولة من المتعاطفين مباشرة مع التنظيم المتطرف أو الإرهابي.

- دعم أجهزة المخابرات التي تتلاقى مصالحها مع التنظيمات المتطرفة، ويتعدى الدعم الذي تقدمه أجهزة المخابرات مرحلة الدعم المادي والتمويل إلى مرحلة التدريب على تنفيذ المهام، وتأمين المواد اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية،

(1) محمد السيد عرفة، "تجفيف مصادر تمويل الإرهاب". (ط الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1430هـ 2009م)، 81.

(2) محمد بن حميد الثقفي، "الإرهاب كأحد أبرز الجرائم المعاصرة والمستجدة". ندوة بعنوان الجريمة المعاصرة: الأبعاد الأمنية، كلية الملك فهد مركز الدراسات والبحوث، (1246هـ 2005م)، 21: 24 بتصرف.

وهذا يؤكد وجود علاقة وثيقة بين التنظيمات المتطرفة والمخابرات الأجنبية التي تتفق معها في الأهداف.

ولا شك أن الجماعات الإرهابية تتلقى دعما ماليا من أجهزة وحكومات أجنبية، بحيث تتمكن بواسطة هذا الدعم من الاستمرار في نشاطها، والمحافظة على بقائها، والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها، وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها، وتجنيد بعض العناصر للاستعانة بهم في تنفيذ المشروع الإجرامي لها، وأدرك المجتمع الدولي أثر الإرهاب على العلاقات الدولية، فاعتبر سلوك الدولة المساندة للإرهاب جريمة دولية ضد السلم والأمن الدوليين. (1)

-دعم الدول والمنظمات التي تتبادل مصالح مع التنظيم الإرهابي، إما من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في الدول المستهدفة أو من اجل الترويج لأفكار تلك الدول أو المنظمات، وقد يكون ذلك من أجل تحيق مصالح مشتركة أو تبادل منافع بين التنظيم والدول والمنظمات الأخرى.

وهذا يستدعي يقظة من أجهزة الدولة في كافة المجالات لا سيما الأجهزة الأمنية؛ لمنع التنظيمات الإرهابية من التغلغل في المجتمع والاستفادة من أفراده في تمويل التنظيمات الإرهابية وتنفيذ عملياتها.

المطلب الثاني: توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.

تدرك الجماعات الإرهابية المتطرفة، التي تنتهج العنف، أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة فقاموا بما يلي:

- سرقة ونهب البنوك والممتلكات الخاصة.
- الاتجار في المواد المخدرة، وتأمين مسارات التهريب، وتعدّ عائدات الاتجار في المخدرات، من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية.
- فرض الجزية والابتزاز المالي لغير المسلمين.
- الاتجار بالبشر، وقد انتشر هذا النمط في حالة التنظيمات الإرهابية في العراق، فالمتحدث باسم الهلال الأحمر العراقي صرح في (8 أغسطس) من عام 2014، بأنه قد قامت ميليشيات داعش بخطف النساء المسيحيات، وبيعهن في الأسواق بمدينة نينوى، باعتبارهنّ سبايا وجوار، مقابل مبالغ مالية وصلت إلى 150 دولارًا للمرأة الواحدة.
- التبرعات واستغلال منظمات العمل الأهلي.
- تزوير العملة والأوراق المالية، وتُستخدم هذه الوسيلة في تمويل الإرهاب، عندما يكون التمويل قادماً من دولة راعية للإرهاب، وتستهدف، في الوقت نفسه، الإضرار باقتصاد الدولة؛ حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين زيادة نشاط الإرهابيين وانتشار العملة المزورة.
- فدية الاختطاف: وهي عمليات الخطف، بهدف الحصول على فدية مالية مقابل إطلاق سراح المختطفين. (2)

وقد أوضح مؤشر الفتوى العالمي أن فتاوى تنظيم (داعش) الإرهابي تجيز تمويل التنظيم بالعمليات المشبوهة من سرقة واحتيال وتجارة الأعضاء والرقيق وما شابه، على سبيل المثال فتوى (إجازة أخذ أعضاء مَن أُسر حيًّا لإنقاذ حياة مسلم،

(1) عرفة، "تجفيف مصادر تمويل الإرهاب"، 74.
(2) حسن محمد مصطفى، "دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية"، (ط القاهرة: صحيفة حفريات مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، 2017م)، 2 .

حتى وإن كان ذلك معناه موت الأسير). (1)

هذا فضلًا عن مغالطته في استخدام لفظ (الغنائم) بإطلاقها على الأموال والمعدات التي يسرقها، فقد تمكن بسبب سرقاته للآثار وتجارته للسلاح والأعضاء من أن يصبح أغنى تنظيم إرهابي في العالم.

ولضمان مزيدٍ من الأموال والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، ولأجل مزيد من المغالطات ودغدغة مشاعر مريديه نوَّع التنظيم في استخدام أحكامه الشرعية؛ فنجده يستخدم حكم (الجواز) في فتاويه بنسبة تتعدى الـ (70%) فيما يتعلق بالعملات الرقمية، والاستيلاء على الأموال، وتدمير المنشآت والمؤسسات تحت تبرير (الجهاد)، فيما يستخدم أحكام (الوجوب) و(الاستحباب) بنسبة (85%) عندما يوجه الخطاب لأتباعه بوجوب التضحية، واستحباب إنفاق الأموال لخدمة التنظيم) (2)

والجماعات والتنظيمات الإرهابية تدرك أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة، تصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السلطات العامة في الدول والحكومات.

لذا؛ فإنّها تسعى بشكل قوي إلى استغلال التقنيات والآليات الحديثة، لإخفاء مواردها المالية، للحفاظ عليها، وتشفير عمليات نقل الأموال وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لها.

فاتجهت هذه التنظيمات الإرهابية إلى العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم؛ حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان، إلى أي مكان آخر، وبأيّة قيمة.

المطلب الثالث: تنظيم داعش (3) وتداول العملات المشفرة:

يُعد تنظيم (داعش) أحد أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفًا للعملات الافتراضية المشفرة؛ وقد أفتى تنظيم (داعش) بجواز التعامل بالعملات الرقمية وأبرزها (البيتكوين) لتسيير عملياته الإرهابية؛ حيث أصدر أحد مؤيدي التنظيم وثيقة بعنوان: (بيتكوين وصدقة الجهاد) ليحدد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال (البيتكوين)، مشدداً على ضرورة استعمالها لتمويل الأنشطة الجهادية، وجاء في الوثيقة أن البيتكوين تمثل حلًّا عمليًّا للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات (الكافرة)، -على حسب زعمهم.

وشرحت الوثيقة كيفية استخدام العملات المشفرة، وكيفية إنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، وكيفية نقل الأموال دون لفت الأنظار؛ حيث لا يمكن للمتبرع تحويل أموال لشخصٍ مشتبهٍ به أو على لائحة الإرهاب، لكنه يستطيع فعل ذلك باستخدام حسابٍ رقمي لا يعلم أحد من يملكه.

وبينت الوثيقة أنه لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد، أو من يشتبه في أنه مجاهد، دون أن تكون الحكومة الكافرة الحاكمة اليوم على علم بها، والحل المقترح لهذا هو ما يُعرف باسم (البيتكوين) لإعداد نظام للتبرع مجهول تماماً، ويمكن من خلاله إرسال الملايين على الفور، وستصل مباشرة إلى جيوب المجاهدين. (4)

وفي يناير 2015م، دعا (باسم أبو مصطفى) -أحد كبار حملة جمع التبرعات لداعش - إلى ضرورة استخدام الشبكة السوداء- الإنترنت المظلم - لجمع الأموال من خلال العملات المشفرة الافتراضية.

(1) دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م، المؤشر العالمي للفتوى. مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.
(2) دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م، المؤشر العالمي للفتوى. مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.
(3) تنظيم مسلح إرهابي، يهدف أعضاؤه إلى إعادة (الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة) بمنظورهم، يمتد في العراق وسوريا، وكلمة داعش مختصر: الدولة الإسلامية في العراق والشام). د/ مازن شندب، "داعش: ماهيته-نشأته-أهدافه". (ط الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون 1435هـ-2014م)، 22.
(4) محمد مصطفى، "دور عملة البيتكوين في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية"، 12: 13 بتصرف.

وفي ديسمبر 2017، تم القبض على امرأة في نيويورك لحصولها على 62 ألف دولار من البيتكوين بهدف إرسالها إلى داعش. وقد تم استعمال العملات المشفرة في تمويل التنظيمات الإرهابية، وجمع التبرعات من خلالها (1)

وأكد (كياجوس أحمد بدر الدين) – مدير المركز الإندونيسي لتحليل المعاملات المالية – أن تنظيم داعش الإرهابي يقوم بتمويل عناصر إرهابية داخل إندونيسيا عن طريق العملة المشفرة، مستغلًا عوامل السرية والأمان التي تتميز بها تلك العملة، وإن عمليات تمويل الإرهاب قد تضاعفت في العام الماضي 2016م من 12 حالة تمويل إلى 25 حالة، وأن عناصر من تنظيم داعش يقومون بتمويل عناصر محلية إندونيسية لتنفيذ عمليات إرهابية عن طريق العملات المشفرة.

ولفت الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية إلى أنه قد أصدر تقريرًا في أغسطس من العام 2015م، يشير فيه إلى وجود مؤشرات قوية على استخدام داعش لتلك العملة في تمويل الحركات الإرهابية وإرسال الأموال إلى العناصر التابعة للتنظيم خارج سوريا والعراق، مستغلين في ذلك مميزات تلك العملة المشفرة واللامركزية التي يصعب تتبعها، أو التعرف على مستخدميها، إضافةً إلى انتشارها الكبير كونها عملةً جاذبة للمستخدمين على شبكات الإنترنت. (2)

كما أكد مؤشر الفتوى أن العملات المشفرة كانت عاملًا مهمًّا في تمويل العمليات الإرهابية حول العالم، حيث أثبتت الدراسات مؤخرًا ارتباط تلك العملات المشفرة بالعمليات الإرهابية خلال عام 2017م، وأن عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم خلال 2017م، بلغ ما يقرب من 11 ألف هجوم، أسفرت عن وفاة أكثر من 26 ألف شخص.

هذا كله يبين بوضوح خطورة تداول هذه العملات المشفرة على الأمن القومي، حيث تستعمل في تهديده، بالمساعدة في ارتكاب الجرائم المختلفة، إذ هي تساهم في تسهيل تمويل التنظيمات الإرهابية التي تعيث في الأرض فسادا، لذلك كان الحاكم في النظامِ الاقتصاديِّ الإسلاميّ هو المسؤولُ مسؤوليةً كاملةً عن إصدار العملات والنقود، وهو المكلَّف بحماية العملة وحفظها من الغشِّ والتزوير، أو إفسادِها على الناس بأيِّ شكلٍ من أشكالِ الإفساد، وقد نص علماء الإسلام وأكدوا أن إصدار النقدِ عملٌ من أعمال الدولة، ووظيفةٌ من وظائف السلطان، لا يجوز لغيره أن ينازعه فيها، ولا أن يتولَّاها إلا بإذنه، فقال الإمام أحمد- رحمه الله:(ليس لأهل الإسلام أن يضربوا إلا جيِّدا، ويكره الضربُ لغير السلطان)(3).

أي إن ضرب النقود وسك العملات لابدَّ أن يكون ضربًا صحيحًا لا تزوير فيه ولا غشّ، وأن الضرب لا يكون إلا من السّلطان، حتى لا يؤدي ذلك إلى المفاسد التي تُخِلُّ بالأمن القومي للدول والمجتمعات.

الخاتمة:

وبعد أن انتهينا من هذه الدراسة التي تناولت موضوع: (العملات المشفرة وخطورة تداولها على الأمن القومي) يمكن في خاتمة هذا البحث إيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها، وهي كما يلي:

(1) رغدة البهي، "العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب". المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الإرهاب والصرعات المسلحة، استرجعت بتاريخ 2020/4/8م من موقع:-https://www.ecsstudies.com/security-and-defense-issues/unit-for-terrorism-and-armed-conflict/6484/

(2) مرصد الإفتاء، "البيتكوين وسيلة تمويل العناصر الإرهابية في إندونيسيا". المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية ٢٠-١-٢٠١٧م استرجعت بتاريخ 2020/4/7م، من موقعhttps://www.dar-alifta.org/ar/Statement.aspxsec=media&catid

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، "المبدع في شرح المقنع". (ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ 1997م)، 2: 359.

ISSN: 2706-6495

أولاً: النتائج.

1- لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن، ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، ولهذا نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها.

2- شبكة الإنترنت المظلمة تخفي هوية مستخدميها بدرجة كبيرة وبالتالي يصعب على الجهات الأمنية معرفة هوية الداخل لها وتعقبه، ولهذا فالشبكة المظلمة جاذبة للمجرمين؛ لممارسة أنشطتهم المشبوهة بعيداً عن أعين الرقابة والسلطات، واستغلال هذه الشبكة المظلمة للقيام بأعمال غير مشروعة.

3- تعتبر جريمة غسيل الأموال من بين أخطر الجرائم الاقتصادية؛ لأنها تقترن بكل عمل غير مشروع يُدر أموالاً قذرة ناتجة عن عمليات غير مشروعة، وأصبحت هذه الجريمة في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد إلا وهو العملات الافتراضية المشفرة.

4- تمويل الإرهاب هو أي دعم مالي في مختلف صوره يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية.

5- اتجهت التنظيمات الإرهابية إلى تداول العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم.

6- تداول العملات الافتراضية المشفرة يحتوي على مخاطر بالغة على الأمن القومي؛ نظرا للامركزية التي تعتمد عليها أنظمة هذه العملات، وصدورها إلى الآن عن جهات غير رسمية، وتداولها دون رقابةٍ من الحكومات.

ثانياً: التوصيات:

1- التأكيد على ضرورة تحقيق الأمن القومي سواء من أفراد المجتمع، أومن الجهات المسؤولة في الدولة، وعدم السماح بما يمس أمن المجتمع.

2- أهمية دراسة هذه الموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، والتي يستخدمها المنحرفون في تهديد الأمن القومي المجتمعات، فنظراً لحداثة تداول هذا النوع من العملات قد لا تنتبه لها أجهزة الدولة.

3- ضرورة رقابة الدولة لمواقع شبكة الإنترنت، ووضع آليات للحد من الجرائم التي ترتكب من خلالها.

وفي الختام: نتقدم بالشكر والتقدير لعمادة البحث العلمي بجامعة حائل على دعمها لهذا البحث ضمن المجموعة البحثية رقم: (RG- 191187)

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع:

1- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (1988) "تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر". تحقيق خليل شحادة، ط 2، بيروت: دار الفكر.

2- ابن مفلح، إسحاق إبراهيم بن محمد، (1997م). "المبدع في شرح المقنع". ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية.

3- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ). "لسان العرب". ط 3، بيروت: دار صادر.

4- أبو الحسين، أحمد ابن فارس، (د.ت). "معجم مقاييس اللغة". (ط اتحاد الكتاب العربي).

5- أبو غدة، عبد الستار، (2019م). " النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية". المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان.

6- أحمد، حسن، (1999م). "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي". ط 1، دمشق: دارا الفكر.

7- آل عبد السلام، ياسر بن عبد الرحمن، (2018). "العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية". ط الرياض: دار الميمان.

8- الباحوث، عبد الله بن سليمان، (2017م). "النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة 1.

9- بارون، (راند) جوشوا، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وآخرون، (2015). "تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي". (ط كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAND.

10- بدوي، بلال عبد المطلب، (2004). "البنوك الإلكترونية: ماهيتها- معاملاتها - والمشاكل التي تثيرها". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر 1.

11- البرعي، أحمد سعد، (2019م). "العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّـــرة: ماهيتُها- خصائصُها- تكييفاتُها الفقهية". مجلة دار الإفتاء المصرية، 39.

12- البلاذُرِّي، أحمد، (1988). " فتوح البلدان". ط بيروت: دار الهلال.

13- البهي، رغدة، (2020). "العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب". المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الإرهاب والصرعات المسلحة، من موقع:- https://www.ecsstudies.com/security-and-defense-issues/unit-for-terrorism-and-armed-conflict/6484/

14- التركي، عبد الله، (د.ت). "الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام". (ط السعودية: وزارة الأوقاف).

15- الثقفي، محمد بن حميد، (2005). "الإرهاب كأحد أبرز الجرائم المعاصرة والمستجدة". ندوة بعنوان الجريمة المعاصرة: الأبعاد الأمنية، كلية الملك فهد مركز الدراسات والبحوث.

16- الجهني، علي، (1989م). "المفهوم الأمني في الإسلام". مجلة الأمن الرياض وزارة الداخلية 2.

17- الحاجي، محمد عمر (2005م). "غسيل الأموال". (ط دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.

18- حلاق، حسان، (1986م). " تعريب النقود والدواوين". ط القاهرة: دار الكتاب المصري.

19- خليفة، جمال محمد (2005). "الأمن القومي". ط 1.

20- دسوقي، علي الدين هلال، (1984م). "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول". مجلة شؤون عربية 35.

21- الريس، محمد (1969م). " الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية". ط 3، مصر: دار المعارف.
22- الزلمي، بسام، السراج، عبود (2010م). "دور النقود الإلكترونية في عمليات تبيض الأموال". مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 1.
23- الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت). "أساس البلاغة". (ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية).
24- سليم، خولة متعب، (2013م). "تحليل محتوى الشبكات المظلمة على الإنترنت". رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
25- شافع، محمد زكي، (1983م). "مقدمة في النقود والبنوك". ط دار النهضة العربية.
26- الشافعي، محمد إبراهيم، (2005م). "الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة 2.
27- شبير، محمد عثمان، (2001م). "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي". ط 4، الأردن: دار النفائس.
28- الشرباصي، أحمد الشربيني، " النقود في الإسلام". مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت 16، (1966م)
29- شمس الدين، أشرف (2019م). "مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية". المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان.
30- شندب، مازن، (2014م). "داعش: ماهيته-نشأته-أهدافه". (ط الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون.
31- عباس، خالد، (2017م). "القبو الـــرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب"، استرجعت بتاريخ 2020/4/1م، من موقع: https://www.okaz.com.sa/local/na/1526079
32- عبد الحميد، أحمد (1429هـ). " معجم اللغة العربية المعاصرة". ط 1، عالم الكتب.
33- عبد المطلب، عبد الحميد، (2005م). "العولمة واقتصاديات البنوك". ط الإسكندرية: الدار الجامعية.
34- عبيدات، ذوقان وآخرون، (د.ت). "البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه". ط عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
35- عرفة، محمد السيد، (2009م). "تجفيف مصادر تمويل الإرهاب". ط الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.
36- العسكري، عبود عبد الله (د.ت). "منهجية البحث في العلوم الإنسانية والتطبيقية". ط دمشق: دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع.
37- عياض، عياض بن موسى، (1998م). "شرح صحيح مسلم، المسمى: إكمال المعلم بفوائد مسلم". ط 1، مصر: دار الوفاء.
38- غطاس، نبيه، (1980م). "معجم مصطلحات الاقتصاد والمال". ط 1، لبنان: مكتبة لبنان.
39- غنايم، محمد نبيل، (2009م). "غسيل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منه"، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم 9.
40- قشقوش، هدى حامد، (2003م). "جريمة غسيل الأموال في إطار التعاون الدولي". ط القاهرة: دار النهضة العربية.

41-كميل، مجدي، "كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم"، استرجعت بتاريخ 2020/3/28م، من موقع:https://www.alrab7on.com/everything-about-dark-web/

42-مجموعة من المؤلفين، (د.ت). "الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة". (ط المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).

43-مجموعة من المؤلفين، (1999م). "الموسوعة العربية العالمية". ط 2: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

44-محمد، إبراهيم بن أحمد، (د.ت). "النقد الافتراضي". مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

45-مصطفى، إبراهيم وآخرون، (د.ت). " المعجم الوسيط". تحقيق مجمع اللغة العربية، (ط دار الدعوة)

46-مصطفى، حسن محمد، (2017م). "دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية"، ط القاهرة: صحيفة حفريات مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي.

47-معبوط، أحمد، (2019م). "الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية". المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان.

48-مكي، بان ياسين، (2005). "دور المصارف في تمويل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت". مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة 16.

49-المنيع، عبد الله بن سليمان، (1984م). "الورق النقدي". ط 2.

50-ناكاموتو، ساتوشي، " ورقة بحثية عن البيتكوين". الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت. استرجعت بتاريخ 2020/4/12م، من موقع: Bitcoin: A peer- to- peer electronic cash system, Satoshi Nakamoto, November 1, 2008, available at https://www. bitcoin.com/bitcoin.pdf. (retrieved February 1, 2019)

51-النووي، يحي بن شرف، (د.ت). "المجموع شرح المهذب للشيرازي". (ط بيرت: دار الفكر).

52-الهواري، أنور إسماعيل، (2014م). "ظاهرة غسيل الأموال والتدخل التشريعي". مجلة الأمن والحياة جامعة نايف للعلوم الأمنية 88.

جميع الحقوق محفوظة 2022 ©، د/ فهد بن عبد الرحمن المثيب الشمري، د/ خالـد محمد حمـدي، د/ أحمـد سعـد علي البــرعي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)